

وفي مسألة التعويض؛ تقترح إسرائيل تقديم مبلغ مقطوع غير محدود إلى صندوق دولي غير - مشكل بعد - لتعويض اللاجئين، والإشراف على قضايا التعويض وإعادة التوطين. ومن جانب آخر، يصر الفلسطينيون على التعويض المباشر للاجئين فرادى استناداً إلى حقوق اللاجئين في العودة والتعويض. ويقدر مجموع الخسائر الناجمة عن تدمير أو مصادرة الممتلكات بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي بقيمتها الحالية وضعف هذا المبلغ في حال تم إدراج الخسائر المعنوية (كما ورد في بحث مركز بديل، بيت لحم). وهذه الحسابات لا تشمل بلايين الدولارات التي ستطالب بها الدول المضيفة، كالأردن.

تدعو إسرائيل كبدل لممارسة حق العودة للوطن، توطين اللاجئين في الدول المضيفة، وتحسين الظروف المعيشية في حياة المخيم وعودة محددة استناداً إلى اعتبارات إنسانية. يرفض الفلسطينيون كافة محاولات التوطين إلا إذا كانت جزءاً من التسوية العادلة وتستند إلى اختيار اللاجئين.

في أوائل كانون الثاني ٢٠٠١، رفض الفريق الفلسطيني المفاوضات ما عرف بمقترح الجسر / التقريب الأمريكي، الذي كان بمثابة محاولة أخيرة من جانب إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون للتوصل إلى صفقة سلام. فيما يتعلق بقضية اللاجئين، اقترحت الولايات المتحدة الاعتراف بحق العودة مع التأكيد على عدم إمكانية تطبيق هذا الحق بشكل محدد فيما يتعلق بإسرائيل اليوم، وإنما في الدولة الفلسطينية، بما في ذلك المناطق المقترحة «لتبادل الأرض» أو تأهيل اللاجئين في الدول العربية أو إعادة توطينهم في دول أخرى. ويرفض الفلسطينيون هذا المقترح لأنه «يخفق في تقديم أي ضمانات لتنفيذ حقوق اللاجئين في العودة والتعويض» ولأنه لا يضمن «إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ولا حتى حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم».

إمكانات العودة

في بحث أجري مؤخراً (حق العودة الفلسطيني - مقدس، شرعي وممكن. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٩)، يقوم الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة بتقسيم إسرائيل إلى ثلاث مناطق ديموغرافية - (أ) و (ب) و (ج) - ويبين أن غالبية السكان الإسرائيليين اليهود (٦٨٪) تتمركز في المنطقة (أ) - التي تشكل مساحتها ٨٪ من إسرائيل. وهي تقريباً نفس المنطقة من حيث الحجم والموقع التي كان اليهود قد اشتروها أو استولوا عليها في عام ١٩٤٨. تتألف المنطقة (أ) بشكل أساسي من مراكز حضرية، والتي هي عبارة عن امتداد لبلدات وقرى فلسطينية في الأصل. ويعيش في المنطقة (ب) التي تشكل ما نسبته ٦٪ من مساحة إسرائيل قرابة ١٠٪ من السكان اليهود الإسرائيليين. بعبارة أخرى، يعيش ٧٨٪ من السكان اليهود الإسرائيليين في ١٤٪ من مساحة إسرائيل، بينما تشكل المنطقة (ج) - التي تبلغ مساحتها ٨٦٪ من مساحة إسرائيل الحالية - موطناً لما نسبته ٢٢٪ من اليهود؛ وهي تشكل بشكل عام (من حيث الحجم والموقع) موطن اللاجئين الفلسطينيين.

تبين دراسة سلمان أبو ستة أن المقولة القائلة بأن إسرائيل مزدحمة جداً وأنه لا يوجد فيها أماكن إضافية لا تخرج عن كونها خرافة، مبيناً على سبيل المثال أن أقل من ٢٠٠,٠٠٠ يهودي من مجموع اليهود المقيمين في المنطقة (ج) يعيشون في مناطق ريفية، بينما يتكدس

حوالي ٥ ملايين لاجئ في مخيمات مزدحمة لا تبعد على الأغلب سوى بضعة كيلومترات عن الخط الأخضر. وبذلك، فإن المنطقة (ج) تعتبر المنطقة الأنسب لأي «عودة» استيعاب مستقبلي للاجئين الفلسطينيين العائدين. وتشمل السيناريوهات التي يعتمد عليها سلمان أبو ستة على ما يلي:

- إذا تم السماح لجميع اللاجئين المقيمين في لبنان بالعودة إلى بيوتهم في الجليل، التي لا تزال عربية الطابع إلى حد كبير، فإن ذلك قد يترك أثر فقط على المنطقة (ب)، بينما لن يكون هناك أي أثر تقريباً على المنطقة (أ) (منطقة تمركز اليهود) والمنطقة (ج) (الأقل كثافة سكانية). ينطبق نفس الأمر على اللاجئين في قطاع غزة؛ إذا تم السماح بعودتهم إلى بيوتهم في الجنوب الذي يعتبر خالياً إلى حد ما، فإن الغالبية اليهودية في المنطقة (أ) سوف تنخفض بنسبة ٦٪. وعلى حد قول أبي ستة، فإن عدد اليهود الريفيين في الجنوب الذين قد يتأثروا بعودة اللاجئين الفلسطينيين لا يتجاوز ٧٨,٠٠٠ يهودي أو ما يقارب حجم مخيم لاجئين واحد.

